135 سلسلة محاضرات الإمارات

المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

الدكتور محمد نمر



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 135 -

المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

الدكتور محمد نمر



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

أُلقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 14 كانون الأول/ ديسمبر 2009

الطبعة الأولى 2010

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-339-0

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-340-6

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

استهل الرئيس باراك حسين أوباما ولايته الأولى في السلطة بتصريحات جازمة لإحداث تغيير في مسار العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي. لكن بعد عام واحد على توليه الرئاسة، يبدو أن سياساته تجاه المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة على الطريق التي رسمها سلفه. وهذا هو التصور السائد في أوساط مجتمع المهاجرين المسلمين والعرب في الولايات المتحدة.[1]

وفي الوقت الذي لم تغير فيه الهيئات الحكومية التي تتعامل مع المسلمين سلوكها تحت إدارة أوباما، فإنها تعكس القلق العام من أمركة المهاجرين المسلمين. لقد رزحت إدارة بوش تحت وطأة المحافظين الجدد الذين ركبوا موجة النزعة القومية المتنامية بعد الحادي عشر من سبتمبر، وانتقلت إدارة أوباما إلى وسط الطيف السياسي الأمريكي. ويدل الانعدام الواضح لأي تغيير في السياسات الداخلية تجاه المسلمين على أن ضغوط استيعاب المسلمين التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ماتزال مستمرة. كما ينكر الناشطون في المجتمع الواقع الجديد؛ فقد اعتادوا أن يتكيفوا ببطء مع الحياة الأمريكية.

وهذه المحاضرة تستكشف نمو الجالية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكانة المنظمات الناشطة في المجتمع، ومدى استجابتها لعملية الاستيعاب، وآفاق القوى المحركة للعلاقة بين المجتمع والحكومة.[2]

المهاجرون المسلمون في أمريكا: من الأفراد إلى المنظمات

تعود علامات الوجود الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى قرون خلت. فقد كان العبيد الأفارقة يصلّون ويصومون ويتجنبون أكل لحم الخنزير في شرق الولايات المتحدة وجنوبها.[3] وكان بعض المسلمين الأوائل موجودين خلال الأيام الأولى للجمهورية الأمريكية، ولكن الممارسة المنظمة للإسلام بدأت لاحقاً بعد قرابة قرن ونصف قرن، وذلك بعد إلغاء الرق والسماح بالهجرة من بلدان غير أوربية. ومع نمو مجموع السكان المسلمين، بدأت منظمات المجتمع المحلي الخاصة بهم بالظهور.

إن أقدم مسجد موجود في البلاد هو المركز الثقافي الإسلامي في سيدار رابيدس بولاية آيوا، وقد تأسس عام 1925 وتم افتتاحه رسمياً في عام 1934. وفي منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، أنشأ ممثلون من دول إسلامية حول العالم ومواطنون أمريكيون مسلمون مؤسسة مسجد واشنطن، التي جمعت التبرعات لبناء مسجد في العاصمة الأمريكية. وعند الانتهاء من إنشاء المركز الإسلامي، قام الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور بافتتاحه في عام 1957. [4]

وفي الوقت ذاته برزت منظمة "أمة الإسلام" في ديترويت بولاية ميتشيجان. وقبلت المجموعة في صفوفها مزيجاً من القوميات؛ ومن السود والمسلمين، وبدأت بتحويل الطوابق الأرضية للأبنية إلى مساجد. وفي عام 1964، ذهب مالكولم إكس إلى مكة للحج وعاد زعيماً على نحو آخر. وبعد إشارته إلى تجربة التحول الديني المتعدد الأعراق، تخلى عن المدلول العنصري

لمنظمة "أمة الإسلام". وربما كان ذلك هو سبب تحول الكثيرين من أفراد الحركة إلى التيار الإسلامي الرئيسي بعد عقد من الزمن تحت قيادة وارث الدين محمد، نجل مؤسس الجماعة. وكانت حركات الحقوق المدنية والتأكيد العرقي من العوامل الأخرى الهامة التي أثرت في هوية هؤلاء المسلمين؛ كما سهلت عملية التحول الديني، وحافظت على الاعتزاز في وعي الأمريكيين من أصل إفريقي.

وكان لموجات المهاجرين دور كبير في نمو عدد السكان المسلمين. وخلال 145 عاماً سبقت طفرة الهجرة عام 1965، وصل نحو 531 شخصاً سنوياً من المناطق ذات الغالبية المسلمة. وخلال المدة 1966–1980، ارتفع متوسط عدد المهاجرين إلى 57,698 مهاجراً سنوياً. وقد تضاعف هذا الرقم تقريباً إلى 99,700 مهاجر خلال العقد التالي، واستمرت الزيادة خلال المدة 1991–1997 ليصل الرقم إلى 131,586.[5] وفيما بين عامي 2002 و2008، بلغ المعدل السنوي ذروته ليصل إلى 258,189، وهذا تقريباً هو ضعفا الزيادة التي حصلت خلال المدة السابقة.[6]

وباعتراف الجميع، فإن تحديد عدد المسلمين من بين هؤلاء المهاجرين هي مسألة تخمين. ويقول تخمين معقول لإجمالي عدد الجالية المسلمة التي هاجرت فيما بين عام 1820 وعام 1997 من القرنين السابقين إنها قد بلغت 1,188,810 نسمة.[7] وبتطبيق طريقة الاستقراء ذاتها على أحدث أعداد المهاجرين، فإنه ينتج لدينا مجموع محتمل قدره 850,512 مسلماً حاصلاً على الجنسية خلال المدة 1999–2008.

تأتي القوى التي تصوغ النظرة العالمية للمهاجرين المسلمين من عدة مصادر. ذلك أن نهوض الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة اقتصادية وعسكرية في العالم منذ الحرب العالمية الثانية كان يعني أن الكثير من المهاجرين قد تأثروا بالأفكار الأمريكية وهم في أوطانهم. وجاء الكثير منهم من وجهات كانت تشهد إحياءً دينياً، وبعضهم كان قد انضم إلى الحركات الإسلامية قبل مجيئه إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت ذاته، كان للتطور التقني في مجال المواصلات والاتصالات دور كبير في تسهيل بقاء المهاجرين الجدد على اتصال مع أوطانهم، مع استمرار تدفق المهاجرين إلى الولايات المتحدة.

وخلافاً للتوقعات السابقة، فقد حدثت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر موجة الهجرة الكبرى على الإطلاق من العالم الإسلامي.[8] وعلى رغم أن الأعداد تكاد تكون غير علمية، فهناك أمر واحد واضح وهو أن رُهاب الإسلام بعد الحادي عشر من سبتمبر لم يغير من أنماط الهجرة من العالم الإسلامي على نحو ملموس. وهذه الاستنتاجات مثيرة للاهتمام نظراً لتاريخ الاستثناءات العرقية في الولايات المتحدة الأمريكية. على سبيل المثال، في عام 1882 أقر الكونجرس قانون استثناء الصينيين لمنع المهاجرين الصينيين من دخول الولايات المتحدة الأمريكية لمدة عشر سنوات. وفي عام 1902، تم تمديد القانون إلى أجل غير مسمى. وفي عام 1943، تم إلغاؤه مكافأةً لتحالف الصين مع الولايات المتحدة في زمن الحرب، ولكن عدد المهاجرين المحدد الذي سمح به كان منخفضاً جداً، إلى أن تم رفع هذا التقييد في عام 1965.

لقد كان وصول معظم المسلمين بعد منتصف القرن العشرين؛ ففي السابق لم يكن المهاجرون غير الأوربيين مرحّباً بهم بأعداد كبيرة. وما بين عام 1820 وعام 1965 من القرنين السابقين، لم يسمح بالهجرة إلى أمريكا إلا لـ517,367 شخصاً من دول البلقان وتركيا والهند والعالم العربي وإفريقيا، وهي المناطق التي تتميز بأعداد كبيرة من السكان المسلمين. لكن معظم المهاجرين الذين وصلوا في هذه المدة لم يكونوا من المسلمين، بمن فيهم أولئك القادمون من العالم العربي. وعندما تخلى الكونجرس عن القيود المتعلقة بالأصل العرقي أو القومي في قوانين الهجرة، ارتفع عدد المهاجرين المسلمين بشكل كبير وثابت. وخلال المدة 1966–1980، قفز عدد المهاجرين من المناطق التي تقطنها أعداد كبيرة من السكان المسلمين إلى إجمالي قدره 472,865 نسمة؛ وإلى 997,000 نسمة ما بين عامي 1981 و1990؛ وإلى 921,100 نسمة ما بين عامي 1991 و1997.[9]

ومن المثير للاهتمام أنه في السنوات السبع التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر (2002–2008) ارتفع هذا الرقم إلى 1,807,326 نسمة.[10] وإجمالاً، سمحت الولايات المتحدة الأمريكية بدخول نحو 5 ملايين مهاجر من مناطق حول العالم مع حضور كبير للمسلمين، وذلك فيما بين عام 1820 وعام 2008.

تحدث باراك أوباما، في خطاباته الموجهة إلى المسلمين في الخارج، عن سبعة ملايين مسلم أمريكي، وهو عدد غير علمي تتناقله بكثرة وسائط الإعلام في المجتمع الأمريكي المسلم. وهناك تقديرات أكثر دقة تقدر عدد المسلمين بما يراوح بين 3 و5 ملايين مسلم.[11] وتقدر نسبة النمو الطبيعي

للمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية بـ 4٪ سنوياً، ما يعني أن عدد المسلمين يزداد بأكثر من ثلاثة أضعاف المعدل القومي. وبهذا المعدل، سيصل عدد السكان المسلمين إلى 6 ملايين بحلول عام 2019 و9 ملايين بحلول عام 2029.[12]

وقد ازدادت تجمعات المسلمين في كل ولاية من الولايات الأمريكية حتى وصل عدد المساجد إلى 1350 مسجداً في عام 2003، والعدد الأكبر منها في ولايات كاليفورنيا ونيويورك وتكساس ونيوجيرسي وإلينوي وأوهايو وبنسلفانيا وميتشيجان وفلوريدا، حيث يقطن نحو 75٪ من المسلمين الأمريكيين. وتم بناء معظم المساجد في مراكز العواصم الكبرى مثل مدينة نيويورك ونيوارك وفيلادلفيا وديترويت وكليفلاند وشيكاجو وهيوستن ولوس أنجلوس، لتكون مراكز رئيسية للحياة الاجتماعية للمسلمين.

وكذلك تغطي المنظمات الإسلامية الأمريكية مختلف أنواع الوظائف، بما في ذلك أكثر من 300 مدرسة إسلامية، وعشرات المراكز المجتمعية العرقية، ووسائل الإعلام، والخدمات الاجتماعية والشبابية، والجمعيات النسائية، ومنظمات الإغاثة الدولية، وهيئات الشؤون العامة. ومن السهل فهم هذا النمو السريع بالنظر إلى المكانة الاجتماعية لأفراد المجتمع، من حيث مستواهم التعليمي ودخلهم على قدم المساواة مع المعدلات القومية، وهو ما يعني أنهم يحصلون على الموارد المالية والبشرية التي تجعل النمو التنظيمي ممكناً.[13] وبالإضافة إلى ذلك، فقد حصلوا على أموال من الدول العربية المنتجة للنفط.

لقد نما الوعي العام بوجود المسلمين الأمريكيين بشكل تدريجي. ففي مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، ركزت اللجنة العربية الأمريكية لمناهضة التمييز الحديثة العهد، الرأي الشعبي على الأثر السلبي لصورة العرب والمسلمين الشائعة في الإعلام. وأصبح الاعتراف الرفيع المستوى بالإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً في وقت لاحق، عندما استجاب الرئيس بيل كلينتون لدعوات مجلس المسلمين الأمريكيين بإحياء أعياد المسلمين، على غرار ما يفعله البيت الأبيض مع المناسبات الدينية الأخرى. وكانت هذه هي بداية التقليد السنوي للاحتفال في البيت الأبيض بشهر رمضان وبعيد الفطر، والتي التزم بها كل رئيس أتى بعده بدءاً من عام 1992.

وكان لهذا المكسب الرمزي أثر هام في مواقف الجالية المسلمة؛ فقد أعطى دفعة للناشطين الدينيين المسلمين الذين طالبوا بالمشاركة في النظام السياسي الأمريكي. وكان المسلمون في السابق يتناقشون حول ما إذا كان يجب أن يشاركوا في الحياة العامة الأمريكية. وقد ساورت بعضهم شكوك في جواز المشاركة في تلك النشاطات وفق قواعد الشريعة الإسلامية، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية دولة ذات غالبية غير مسلمة.

وقد احتج الذين يفضلون المشاركة بـ: (1) أن المجتمع الأمريكي مجتمع متعدد الأديان، و(2) أنه من الأفضل لمصلحة المسلمين أن يشاركوا في العملية السياسية، وبخاصة بالنظر إلى أنهم لا يستطيعون الإفلات من دفع الضرائب للحكومة.

ومنذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين والناخبون المسلمون يشكلون قوة فاعلة في الانتخابات الوطنية. ففي عام 2000، أيّد ائتلاف المنظمات الإسلامية انتخاب جورج دبليو بوش للرئاسة، عندما وعد بالتخلي عن استخدام الأدلة السرية في مقاضاة الأمريكيين العرب. أما حالياً فقد انضم نشطاء الجالية الإسلامية إلى دعاة الحرية المدنية الذين استنتجوا أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية قد أعقبها أسوأ استخدام للسلطات القضائية، بما فيها استخدام الأدلة السرية والتمييز العرقي، والتي تم توجيهها كلها تقريباً ضد المسلمين. ولهذا السبب أيدت هيئات الشؤون العامة للمسلمين الأمريكيين جون كيري، المرشح الديمقراطي للرئاسة في عام 2004، وباراك أوباما في عام 2008. وبعد أكثر من عام على فوز أوباما بالسلطة، وجدت جماعات المسلمين الأمريكيين أنه لم يحدث أي تغيير يذكر.

نشطاء الجالية وإدارة أوباما

اعترف الرئيس أوباما بالمسلمين في خطاب تنصيبه يوم العشرين من كانون الثاني/ يناير 2009، عندما أشار إلى المجتمع الأمريكي، بأنه «أمة من المسيحيين والمسلمين واليهود والهندوس وغير المؤمنين».[14] وبالنسبة إلى المسلمين، أشارت هذه الكلمة إلى تقدير الإدارة الجديدة لهم من حيث هم جزء مهم من النسيج الاجتماعي الأمريكي.

وفي خطاب الرئيس أوباما التاريخي في القاهرة بتاريخ الرابع من حزيران/ يونيو 2009، أخبر المسلمين في الخارج بأن جزءاً من أمريكا

مسلم؛ حيث تحدّث عن سبعة ملايين مسلم يساهمون في نجاح الولايات المتحدة الأمريكية. كما تضمن خطابه اعترافاً بالحرمان الذي يواجهه المسلمون في أمريكا، لأن «القواعد التي تنظم التبرعات الخيرية في الولايات المتحدة قد أدّت إلى تصعيب تأدية فريضة الزكاة بالنسبة للمسلمين».[15] ثم أعلن التزامه «بالعمل مع المسلمين الأمريكيين لضمان تمكينهم من تأدية فريضة الزكاة».[16]

وخلال مأدبة إفطار رمضاني في البيت الأبيض، أشاد الرئيس بممارسة الإسلام في الولايات المتحدة، مذكراً الأمريكيين بأن «إفطار هذه الليلة هو أحد الطقوس التي تجري أيضاً في هذا الشهر على موائد المطابخ وفي المساجد في الولايات الخمسين كلها. فالإسلام كما نعلم، جزء من أمريكا».[17]

وقد تناول ذلك المدعي العام إريك هولدر عندما ردّد مشاعر أوباما قائلاً:

> تلتزم وزارة العدل بالعمل في قضية مشتركة مع المسلمين والعرب الأمريكيين لجعل مجتمعاتنا كلها أكثر أمناً وأماناً. ويجب أن نقوم بذلك بطريقة تعكس قيمنا المشتركة. إن احترام الحريات المدنية وسيادة القانون لا يضعفنا أو يجعل وطننا أقل أمناً، بل إن احترام هذه القيم الأساسية يبني الثقة اللازمة للتواصل والشراكات الفاعلة بين الحكومات والمجتمعات المحلية، وهي الشروط الأساسية لأمننا الجماعي. نحن أمة من المهاجرين، وهذه هي أعظم قوة لبلدنا. يأتي بعض الأمريكيين سعياً وراء حياة أفضل، وبعضهم وصل إلى هنا عبداً. بغض النظر عن ذلك، نستطيع جميعاً تقريباً أن نتتبع أصولنا وجذورنا لنصل إلى مكان آخر. ولا يمكن أن يكون هناك "نحن" و"هم" بين المواطنين الأمريكيين.[18]

لقد حصل عدد قليل من المسلمين على تعيينات في الحكومة؛ حيث تم تعيين رشاد حسين نائب معاون مستشار الرئيس، ثم تم تعيينه مبعوثاً للولايات المتحدة لدى منظمة المؤتمر الإسلامي؛ وتعمل داليا مجاهد، المدير التنفيذي لقسم الدراسات الإسلامية في معهد جالوب للدراسات، في المجلس الاستشاري لشؤون الشراكات الدينية وشراكة الجوار. وأصبح كريم شورى، المدير التنفيذي للجنة مكافحة التمييز ضد العرب، عضواً في المجلس الاستشاري للأمن الداخلي. ولا تشكل هذه التعيينات من المسلمين والعرب الأمريكيين خروجاً على الإجراءات التي اتخذتها الإدارات السابقة، فعلى سبيل المثال تم في عهد جورج دبليو بوش إنشاء منصب الممثل الخاص لدى الجاليات المسلمة، والذي شغلته كارين هيوز. وفي عهد أوباما، عيَّنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون فرح بانديث، وهي أمريكية مسلمة، لهذا المنصب.

وماتزال الجماعات المحلية لا ترى تغيراً كبيراً منذ انتخابات عام 2008. وعندما كان الرئيس جورج بوش يستعد لمغادرة منصبه، وقّع مدير مكتب التحقيقات الاتحادي (إف بي آي) روبرت مولر، اللوائح الجديدة التي تمنح مكتب التحقيقات الاتحادي سلطات أوسع في متابعة التهديدات المحتملة للأمن القومي. ودان بعض أعضاء مجلس الشيوخ اللوائح الجديدة لأنها سوف تسمح للعملاء بأخذ العرق أو الإثنية بالاعتبار عند تحديد إن كان الشخص مشتبهاً به:[19]

> تسمح توجيهات وزارة العدل وسياسة مكتب التحقيقات الاتحادي لمكتب التحقيقات بتحديد أماكن تمركز الجماعات العرقية ضمن نطاق

> المكتب الميداني، لتحديد إن كانت هذه الأماكن ستساعد بشكل معقول على تحليل التهديدات المحتملة ومكامن الضعف، وبشكل عام المساعدة على تعزيز معرفة النطاق لغرض تحليل المعلومات الاستخبارية. فعلى سبيل المثال، إذا كشفت التقارير الاستخبارية أن أعضاء منظمة إرهابية ما يعيشون ويعملون بشكل أساسي ضمن مجتمع تتركز فيه مجموعات من العرق ذاته، فمن الواضح أن تحديد موقع ذلك التجمع يعتبر من البيانات الهامة التي يمكن الحصول عليها بالشكل المناسب. وكذلك يمكن جمع معلومات عن مواقع الشركات ذات التوجه العرقي والمنشآت الأخرى، في حال كانت مواقعها ستساهم بشكل معقول في معرفة التهديدات والأخطار، والفرص المتاحة لجمع الاستخبارات.[20]

ويحتج نشطاء الحرية المدنية بأن هذه اللوائح التي قيل إنها تهدف إلى الكشف المبكر عن العمليات الإرهابية والوقاية منها، تسمح بالقيام بنشاطات سرية مماثلة لتلك التي تم اتخاذها في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حيث تم استخدامها للتجسس على جماعات الحقوق المدنية والهيئات البيئية والعمالية، بهدف القضاء على العلاقات التي قد تكون لتلك المنظمات مع الأنظمة الشيوعية. وكانت هذه هي طريقة تنفيذ القانون في عهد ماكارثي حيث سادت إساءات استخدام لسلطات الحكومة. وفي أثناء جلسات استماع الكونجرس في أيار/ مايو 2009، قال مولر مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، الذي مازال يعمل مديراً لمكتب التحقيقات الاتحادي في إدارة أوباما، إن اللوائح ببساطة أضفت الصفة الرسمية على الإجراءات التي بدأ مكتب التحقيقات الاتحادي بتطبيقها بعد الحادي عشر من سبتمبر. ولم يوضح الرئيس أوباما والمدعي العام إريك هولدر إن كانا يؤيدان استمرار استخدامها.

لكن ليس من الصعب تحديد شعور أوباما حول مسألة "التنميط" profiling. ففي عام 2005 و2007، عندما كان أوباما عضواً في مجلس الشيوخ شارك في رعاية قانون إنهاء التنميط العنصري الذي ظل قابعاً في مجلس الشيوخ منذ تقديمه لأول مرة عام 1997. ويعد "قانون إنهاء التنميط العنصري" جزءاً أساسياً من التشريع الاتحادي، وسيجبر جميع هيئات تنفيذ القانون على حظر التنميط العنصري؛ والتوقف عن اتخاذ وتنفيذ إجراءات التنميط؛ وإنهاء توثيق البيانات العرقية والجنسانية من نشاطات الإيقاف والتفتيش؛ ومنح حق التصرف الخاص لضحايا التنميط.

عندما كان أوباما مرشحاً للرئاسة، وعد «بحظر التنميط العرقي بوساطة هيئات تنفيذ القانون الاتحادية، وتقديم الحوافز الاتحادية إلى دوائر الشرطة الحكومية والمحلية لحظر هذه الممارسة».[21] وفي أعقاب اعتقال الشرطة لهنري لويس جيتس الابن، أستاذ الدراسات الإفريقية-الأمريكية في جامعة هارفارد، في منزله من أجل التحقيق في بلاغ سرقة كاذب، مزح أوباما مع نفسه قائلاً: إنه تم القبض عليه وهو يدخل البيت الأبيض. ومع ذلك لم تبد إدارته أي استعجال في إحياء قانون إنهاء التنميط العنصري، أو تعديل اللوائح القديمة الصادرة عن وزارة الأمن الداخلي وإدارة أمن المواصلات، التي يقوم ضباطها بعمليات تفتيش على أساس مبدأ التنميط.

ويبين النشطاء المسلمون أن رُهاب الإسلام أصبح أكثر إثارة للقلق، حتى في المؤسسات العليا بالحكومة، بعد تولي أوباما لمنصبه. ففي شباط/ فبراير 2009، استضاف السيناتور الجمهوري جون كايل عرض فيلم

"فتنة" المعادي للإسلام في مبنى كابيتول، ودعا إليه المشرع الهولندي جيرت وايلدر اليميني المتطرف المعادي للإسلام، ليحل ضيفاً عليه. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2009، دعا أربعة جمهوريين من مجلس النواب إلى مؤتمر صحافي اتهموا فيه متدربين مسلمين بالتسلل إلى كابيتول هيل. كما تم استغلال هذا الحدث للإعلان عن كتاب **المافيا الإسلامية: خفايا العالم السري الذي يتآمر لأسلمة أمريكا** الذي كتبه مؤلف معادٍ للإسلام وعلى علاقة مع موقع WorldNetDaily.com الإلكتروني المعادي للإسلام. ولم تصدر عن البيت الأبيض أي ردة فعل تجاه أي من الحادثتين.

وفي شباط/ فبراير 2009، عمل مخبر مكتب التحقيقات الاتحادي، كريج مونتيث، عميلاً محرضاً في العديد من مساجد كاليفورنيا. ويقال إن نشاطه كان له علاقة بتحريات مكتب التحقيقات الاتحادي بحثاً عن أي شيء يمكن استخدامه للضغط على أفراد المسجد للعمل بصفة مخبرين.[22] وقد تعد اللوائح الجديدة لمكتب التحقيقات الاتحادي هذا النشاط انخراطاً سرياً في منظمات. وكان هناك قلق من نشاط تحريضي كهذا في أمكنة أخرى، وقد طلب مجلس المنظمات الإسلامية في ميتشيجان من المدعي العام إريك هولدر في نيسان/ إبريل 2009 بدء تحقيق في الشكاوى التي قدمها مسلمو ميتشيجان الذين طلب منهم مكتب التحقيقات الاتحادي التجسس على نشاطات التجمعات الإسلامية.

ومع أول ظهور علني للرئيس أوباما مع الرئيس التركي عبدالله غول يوم السادس من نيسان/ إبريل 2009، كان العملاء الأمريكيون الاتحاديون

يستعدون لاعتقال يوسف مجاهد، وهو طالب مصري، في تيمبا بولاية فلوريدا. وقبلها بثلاثة أيام فقط، كانت هيئة محلفين في إحدى محاكم المقاطعات الاتحادية قد برّأته من تهمة نقل متفجرات بصورة غير مشروعة وحيازة عبوة ناسفة. وكانت سلطات الهجرة والجمارك تحتجز مجاهد من أجل السير بإجراءات ترحيله عن البلاد، ولنفس التهم التي تمت تبرئته منها. وكان من المثير للدهشة أنه تم إطلاق سراحه في آب/ أغسطس عندما رفض قاضي الهجرة ترحيله، وأصدر حكمه على أساس أن وزارة الأمن الداخلي لم تثبت تهم الإرهاب الموجهة إليه.

وفي الوقت الذي قد تكون فيه تكتيكات تنفيذ القانون هذه المثيرة للجدل قد تسببت بالخوف والإزعاج للكثير من المسلمين، استمرت الإجراءات الحكومية الأخرى بالحد من حرية تأدية فريضة الزكاة.

تجميد المؤسسات الخيرية الإسلامية

في أيار/ مايو 2009، وبعد سلسلة من التقلبات القانونية والأدلة السرية، وإفادات شهود مشبوهة من عملاء الاستخبارات الإسرائيلية، تلقى خمسة من المسؤولين السابقين في مؤسسة الأرض المقدسة، التي كانت تعد رائدة المؤسسات الخيرية الإسلامية الأمريكية، أحكاماً بالسجن وصلت إلى 65 سنة، على رغم عدم اتهامهم بدعم أنشطة عنيفة. وقال المدعى عليهم إنهم كانوا يمارسون أعمال الإغاثة المشروعة، بينما ادعت الحكومة أنهم كانوا يمولون عمداً جماعة مصنفة على أنها إرهابية وهي حماس. وفي أثناء المحاكمة،

اتهم محامو الدفاع الحكومة بالرضوخ للضغوط الإسرائيلية لمقاضاة المؤسسة الخيرية، والاعتماد على أدلة قد عفا عليها الزمن.

وفي أثناء المحاكمة، شهد روبرت ماكبراين من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة أنه يمكن أن يكون من غير القانوني التعامل مع جماعات غير مصنفة بين داعمي الإرهاب، ولكنها مدرجة على قوائم المراقبة الحكومية. وقال إن التواصل مع مجموعات الواجهة «مهمة خارجة على حدود الاستخدام الحكيم للموارد». ونتيجة لذلك، على الجمعيات الخيرية حالياً أن تقدّر إن كان يمكن اعتبار أي جهات خارجية طرفاً داعماً للإرهاب. وعلاوة على ذلك، على المانحين الأمريكيين أن يعرفوا بأنفسهم إن كان هناك أي شك محتمل في شرعية أنشطة المؤسسة الخيرية التي يختارونها.

وقد أصدر الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية تقريراً يفيد أنه من أصل تسع مؤسسات خيرية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية قد تم الاستيلاء على أصولها منذ الحادي عشر من سبتمبر، ثمة سبع مؤسسات خيرية إسلامية (والمؤسستان الخيريتان غير الإسلاميتين هما للتاميل، وكانتا تقدمان المساعدات الإنسانية في سريلانكا). كما أن ثلاثاً من المؤسسات الخيرية الإسلامية المصنفة والتي مقرها الولايات المتحدة قد واجهت قضايا جنائية. وقد تم إغلاق ست مؤسسات خيرية إسلامية نتيجة لإجراءات وزارة الخزانة؛ ومن هذه المؤسسات مؤسسة الحرمين الإسلامية-الولايات المتحدة الأمريكية (أوريجون)؛ ومؤسسة البر الدولية (إيلينوي)؛ ومؤسسة النجدة العالمية (إيلينوي)؛ ومؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية (تكساس)؛ وهيئة الإغاثة الإسلامية الأمريكية-الولايات المتحدة (ميسوري)؛ ومنظمة

النيات الحسنة الخيرية (ميتشيجان). وأغلقت مؤسسة خيرية إسلامية سابعة مقرها الولايات المتحدة، وهي القلوب الرحيمة للتنمية الإنسانية الخيرية (أوهايو)، نتيجة لأمر تجميد صادر عن مكتب مراقبة الأموال الأجنبية، لكنها وبعد ثلاثة أعوام ماتزال غير مصنفة بعد.

بالإضافة إلى ذلك، وضعت ست جمعيات خيرية إسلامية أمريكية على الأقل ومقرها الولايات المتحدة، منها مؤسسة KinderUSA (تكساس) ومنظمة الحياة للإغاثة والتنمية (ميتشيجان) ومنظمة المبرات (ميتشيجان) ومؤسسة الطفل (أوريجون)، وجمعية ساعدوا المحتاجين (نيويورك) ومؤسسة الرعاية الدولية (ماساشوسيتس)، قيد التحقيق أو تم دهمها. وهذه الجمعيات الخيرية لم تكن مصنفة، ولم تصادَر أصولها بموجب أمر تجميد، ولكنها عانت إجراءات الحكومة، بما فيها التحقيقات المعلنة على الملأ، وحالات دهم من قبل هيئات إنفاذ القانون، والمراقبة التطفلية. وقد أغلقت اثنتان من هذه المؤسسات هما: جمعية ساعدوا المحتاجين، ومؤسسة الرعاية الدولية. وفي بعض الحالات، يقول الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية:

> لقد شوّهت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سمعة المؤسسات الخيرية الإسلامية، ومنظمات المجتمع الإسلامي، وشركاء الجمعيات الخيرية الإسلامية، من دون إعطاء هذه المنظمات والأفراد أي فرصة في المحكمة أو غيرها لحماية سمعتها. فعلى سبيل المثال، في إحدى قضايا الدعم الأساسية المرفوعة ضد جمعية خيرية إسلامية، أطلق محامو الحكومة على الأفراد والمنظمات، بما فيها بعض أكبر مؤسسات التيار الإسلامي الرئيسي في البلاد، صفة المتآمرين الشركاء غير المتهمين في

> القضية الجنائية. وقد أطلق محامو الحكومة هذه الاتهامات التحريضية ضد أفراد ومنظمات لم تكن متهمة بأي جريمة، ومن دون إعطاء أولئك الأفراد والجماعات فرصة الدفاع عن أنفسهم أو تبييض صفحتهم، وذلك في انتهاك واضح للحق الدستوري لهؤلاء الأفراد والمنظمات بادعاء البراءة.[23]

من الواضح أن ما ذكر أعلاه يقدم أدلة ملموسة تؤيد وجهة نظر كثيرين من القادة المسلمين بأن إجراءات الهيئات الاتحادية لم تتوافق مع خطاب إدارة أوباما الذي يمتدح المسلمين الأمريكيين. لقد كانت هذه التصورات معلقة على أمل لا أساس له في أن أوباما سيتراجع عن سياسات جورج دبليو بوش حال تسلمه منصبه. كما كان هناك أمل في أن أوباما سيولي اهتماماً خاصاً لمظالم المجتمع التي تسببت بها إجراءات الإدارة السابقة. ولتوضيح أسباب عدم تلبية أوباما لهذه الآمال، يقول البعض إن طموح أوباما للفوز بولاية ثانية أعاقه عن ذلك؛ فربما اضطره الأمر إلى التنازل عن معتقداته الخاصة بتغيير المسار مع المسلمين. وهناك دليل يؤيد هذا التصور، وهو أن توقيت اقتراح أوباما للزيادة الجديدة في عدد القوات بأفغانستان، وإعلانه عن خطة انسحاب بحلول تموز/ يوليو 2011، هو تاريخ يوافق تماماً بداية حملته الانتخابية لولاية جديدة.

هناك عوامل هيكلية أخرى يمكن أن تقدم صياغة أفضل لإجراءات إدارة أوباما. إن النظام السياسي الأمريكي يقسم النفوذ السياسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكومة. فسلطة التحكم بالإنفاق هي بيد

الكونجرس، حيث قد لا يتحمس كثير من الأعضاء لتغيير المسار مع المسلمين. كما أن أوباما احتاج إلى دعم من الأغلبية لخططه في معالجة الأزمة المالية العالمية وتشريع الرعاية الصحية. وكذلك فإن عملية اتخاذ القرارات والتنفيذ ضمن أروقة البيروقراطية الأمريكية بطيئة جداً.

لقد انتهت مهلة العام التي حددها أوباما لإغلاق معتقل خليج جوانتنامو، ومايزال فيه 210 معتقلين من أصل 245 معتقلاً. وبعد محاولة تفجير طائرة الخطوط الجوية نورثويست Northwest Airlines في كانون الأول/ ديسمبر 2009 على يد عضو القاعدة المزعوم عمر فاروق عبد المطلب، الذي قيل إنه تلقى تدريباته في اليمن، تم إيقاف الخطة بأكملها تماماً حالياً، فاليمن هو إحدى الدول التي ستتم إعادة كثير من المعتقلين إليها.

لكن الرئيس أوباما عرض تغييرات رمزية مهمة في نهجه تجاه المسلمين الأمريكيين، ولم يلقِ أي رئيس آخر خطاباً يضاهي خطاب أوباما العام حول المسلمين في أمريكا، من حيث كثرة التطرق لذكرهم بكلمات طيبة. لقد عبّر عن شكره للمسلمين الأمريكيين في عديد من خطاباته الرفيعة المستوى ووعد بالتصدي للرأي الشائع عنهم. أما حالياً، فلا تلقى الشكاوى من الحوادث المعادية للمسلمين الكثير من الاهتمام العام خارج المجتمع المسلم.

وهكذا أدى خطاب أوباما إلى تعميم فكرة أن رهاب الإسلام، مثلها مثل العنصرية ومعاداة السامية، تهدد النسيج الاجتماعي الأمريكي. ولكن

حتى عند هذا المستوى الرمزي، لم يتخذ أوباما أي موقف ضد أي حادثة معينة تخص خطاب معاداة الإسلام، وعلى رغم إقراره الضمني بأن موقف الحكومة من الزكاة يقيد حرية المسلمين في ممارسة دينهم، إلا أنه لم يتخذ أي إجراءات ملموسة لحل المشكلة.[24]

لقد كان نشطاء الجالية الإسلامية يأملون أن يعيد أوباما التواصل معهم فعلاً إلى المستوى الذي شهدوه في عهد إدارة بيل كلنتون. كما توقع النشطاء أن تعترف الحكومة بهم متحدثين شرعيين باسم الجالية، نظراً لسجلهم الحافل بالتنظيم والمناصرة، ولأنهم أداروا حملة لصالحه. في بعض الحالات، احترمت الحكومة تلك الافتراضات وتصرفت بناءً عليها، ولكنها ماتزال تترك خياراتها مفتوحة. فهيئات الحكومة تقرأ خريطة المسلمين السياسية وفقاً لأجنداتها السياسية، وليس وفقاً للمنظمة التي تتحدث عن معظم المسلمين.

توجِّه الحكومة معظم إجراءاتها العدوانية ضد منظمات إسلامية يشتبه بصلتها بمجموعات تعرف بأنها تتبع "الإسلام السياسي". ويأتي معظم الشكاوى من هذا القطاع من المجتمع، والذي يسيطر على هيئات الشؤون العامة للمسلمين الأمريكيين. فقسم كبير منها له جذور تاريخية في منظمة الإخوان المسلمين، التي طوّر أعضاؤها الحاليون والسابقون ثقافة مذهب الفاعلية التي تطمح بشكل متزايد إلى مكانة في مجريات الحياة الأمريكية.

ويتناول القسم التالي الطبيعة المتطورة لقطاع نشطاء المجتمع هذا، وصدامهم مع الهيئات الحكومية الأمريكية وأطراف آخرين.

أإسلام سياسي جديد؟

كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها أمة تستوعب الناس من مختلف الثقافات. ومن المتوقع أن يندمج القادمون الجدد مثل أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المهاجرين، في المجتمع الأمريكي من خلال خلق ذكريات تاريخية جديدة تركز على أفكار وديناميات في أمريكا، حتى وإن استمروا بالتفاعل مع العالم الخارجي. ويقر توني سميث، الأستاذ بجامعة هارفارد، بأثر تغيير النظام العالمي بعد الحرب الباردة على التعددية الديمقراطية الأمريكية. لقد عرض تصوراً مؤثراً، وهو كيف أن المواطنين الأمريكيين ذوي الروابط الخارجية مهيَّؤون ويتمتعون أيضاً بمكانة ونفوذ متزايد في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية.[25]

وبعد كل هذا، وفي عصر العولمة، يتواصل كثير من الأمريكيين ممن ليس لديهم جذور خارجية ويعملون مع شركاء دوليين في الولايات المتحدة والخارج. ولا يوجد سبب يفسر لماذا يجب استثناء جماعة الإخوان المسلمين من هذا التصور إذا كانت تلتزم بشروطه، وبخاصة التزاماتها بموجب قانون المواطَنة الأمريكية.

جاء بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين إلى الولايات المتحدة الأمريكية هرباً من الاضطرابات التي وقعت في أوطانهم، والبعض الآخر جاؤوا طلاباً أجانب بعد الطفرة النفطية العربية في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وحصلوا على وظائف جيدة واستقروا. لقد ساهموا في نمو

مجتمع جماعة الإخوان المسلمين التي شهدت معارضة داخلية تسببت في عدة انقسامات كبيرة، وذلك بسبب الخلافات العميقة حول الطبيعة السرية للتنظيم واتجاهه في المستقبل.

وقد تسببت الانقسامات المتعددة في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية باعتدال آراء بعض أعضائها. وتشكلت منظمات جديدة لم تؤيد هدف جماعة الإخوان المسلمين بإنشاء دولة إسلامية، ولم تؤيد استخدام نموذج الفاعلية الإسلامية الشرق أوسطي. وقد تأسس المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الذي يسعى للوحدة العالمية للفكر الإسلامي؛ والجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية، التي تسعى لتصبح الحركة الإسلامية الأمريكية الرائدة؛ ومجلس العلاقات الأمريكية-الإسلامية، الذي يسعى لتمثيل الشؤون السياسية للمسلمين، كلها جزئياً من قبل أعضاء حاليين أو سابقين في جماعة الإخوان المسلمين، وبرزت كقوى رئيسية مؤثرة في الخطاب العام للمجتمع.

إنها منظمات مستقلة تعمل في مجالات مختلفة ولكنها تتشارك عموماً نظرة عالمية إسلامية. ومن بين جميع المذاهب والمراكز الإسلامية في المجتمع، يتبع ربعها فقط الوقف الإسلامي لأمريكا الشمالية، وهو مؤسسة فرعية للجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية، مع فروع أصغر تتبع المجموعات الرئيسية الأخرى. ومع ذلك فإن الجزء الأكبر من البنية الطائفية يتألف من مراكز ومنظمات، بعض منها لا يشترك حتى بالنظرة العالمية الدينية، غير تابعة لأي حركة سياسية أو أيديولوجيا معينة.

وقد أتاحت هذه البنية المجزأة خيارات كثيرة للهيئات الحكومية عند تواصلها مع المسلمين. فعندما تحقق الحكومة في بعض الجماعات فإنها لا تظن بالضرورة أنها تستهدف المجتمع بعامة. والأمر الذي ينذر بهذا هو في الواقع أن الكثير من أعمال الإغاثة الإسلامية الدولية قد تلاشى. ولذلك، هناك حقيقة في الادعاء بأن رهاب الإسلام قد أدى ببعض الحكومات إلى اتخاذ إجراءات معينة بعد الحادي عشر من سبتمبر، ولكن لا يمكن أن تعزى أسباب هذا الوضع الحالي إلى المواقف التي تتخذها إدارة منفردة؛ بل هناك قلق عام حول الانتماءات الخارجية لقادة الجالية الإسلامية، والتي برزت في الواجهة بعد الحادي عشر من سبتمبر. وهذه الانتماءات هي سياسية ومالية على المستوى العملي، ولكن بالنسبة للنخبة المتنفذة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن العلاقات الأكثر إثارة للقلق هي العلاقات الأيديولوجية، مما يفسر الاهتمام المتزايد بالجماعات ذات الصلة أو التي كانت على صلة بالإخوان المسلمين، وهي حركة أيديولوجية.

لقد جاء نشطاء جماعة الإخوان المسلمين طلاباً أجانب من العالم العربي في مطلع الستينيات من القرن العشرين، ومالبثوا عند وصولهم أن بدؤوا البحث عن أماكن للعبادة في الحرم الجامعي. وهناك التقوا مسلمين آخرين؛ قليل منهم كان من مواليد الولايات المتحدة الأمريكية، وآخرون كثر جاؤوا من جنوب آسيا وأجزاء أخرى من العالم، وأنشؤوا معاً "اتحاد الطلاب المسلمين".

وكان فتيل السلطة منزوعاً ضمن هيئة الطلاب اللامركزية هذه، لكن القيادة الوطنية اليوم تأتي من داخل المجتمعات ذات الجذور التاريخية في

الحركات الإسلامية التقليدية، وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين و"جماعتي إسلامي" الباكستانية (التي أسس أعضاؤها لاحقاً في الولايات المتحدة الدائرة الإسلامية لأمريكا الشمالية). وأضافت الحاجة إلى التماسك مزيداً من الضغط على حركة الطلاب النامية للتكيف مع الثقافة الأمريكية. أما اليوم فإن قادة اتحاد الطلاب المسلمين من مواليد الولايات المتحدة الأمريكية، وهم مثل سائر مجموعات الطلاب الأخرى، يحصلون على دعم نشاطاتهم من الجامعات.

وشكّل المتبقون من الأعضاء الأصليين لجماعة الإخوان المسلمين "الجمعية الإسلامية الأمريكية"، والتي تغيرت ظاهرياً في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، من جماعة إخوان مسلمين سرية تقليدية إلى جماعة ذات بنية وعمليات مفتوحة. وتركز أهداف الجماعة على دعوة الناس إلى الإسلام والقيم الأسرية والوحدة بين المسلمين. لقد صرفوا النظر عن أهداف رئيسية تتبناها جماعة الإخوان المسلمين الدولية، ومنها: (1) إقامة دولة إسلامية و(2) تحرير "الأمة" الإسلامية من كل سلطان غير إسلامي ومساعدة الأقليات الإسلامية في كل مكان، والسعي إلى تجميع المسلمين حتى يصيروا أمة واحدة (مجتمع عالمي).[26]

ويمكن للمرء أن يتنبأ بأن "الجمعية الإسلامية الأمريكية" أعادت تعريف طريقة تحقيق تلك الأهداف بالسعي إلى تعزيز «مشاركة المسلمين في بناء مجتمع فاضل وأخلاقي [و] القيم الإنسانية التي يشدد عليها الإسلام: الإخاء والمساواة والعدل والرحمة والشفقة والسلام».[27]

ويلمح هذا إلى أن الجمعية الإسلامية الأمريكية تنأى بنفسها عن المنظمة الأم، وحتى الآن يقر موقع الجمعية على الإنترنت بعلاقة أيديولوجية مع المنظمة الأم عن طريق الوعظ بتعاليم حسن البنا، مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مصر. وفي السنوات الأولى، منذ أصبحت الجمعية عامة، لم تأت الجمعية الإسلامية الأمريكية على ذكر جماعة الإخوان المسلمين بالاسم. وفي الفقرة الآتية خلاصة القرار الذي أدى إلى تأسيس الجمعية الإسلامية الأمريكية:

> بعد التيقظ للتغييرات العملية التي تحدث داخل المجتمع الإسلامي ومحيطه، والحرص على المستقبل، قرّر عدد من العاملين المسلمين وأتباع الحركة الإسلامية في عام 1992، وبعد عملية شاقة ومضنية من البحث عن الذات والتشاور، إطلاق "الجمعية الإسلامية الأمريكية" من أجل استكمال العمل الذي أنجز على مدى العقود الثلاثة الماضية، ووضع الأساس للجهود الإسلامية اللازمة لمواجهة تحديات القرن المقبل.[28]

وتجدر الإشارة إلى أن حرب الخليج (1990–1991) قد تكون ساهمت في قرار جماعة الإخوان المسلمين بإعلان نفسها على الملأ. وقد برز كثير من قادة الجماعة ممن يجيدون اللغة الإنجليزية في وسائل الإعلام لأنهم عارضوا غزو العراق للكويت، ومن ثم انضموا إلى حركة السلام التي أعقبت التدخل الأمريكي. لقد اجتذب مذهب الفاعلية الذي تتبناه الحركة اهتمام الإعلام والتجمعات المسيحية المحلية، وشعر كثير من أفراد جماعة الإخوان المسلمين بالثقة في مواجهة الجمهور. إضافة إلى ذلك، وبسبب الحرب، انقطع بعض الأعضاء عن عائلاتهم وبدؤوا يعدون الولايات

المتحدة الأمريكية وطناً لهم. وعلى رغم أن الحدث الرئيسي (حرب الخليج 1990–1991) الذي شجع الجمعية الإسلامية الأمريكية على تغيير نهجها، قد ارتبط مباشرة بأفعال الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التفسير الغامض لاتصالات المجموعة قديماً بجماعة الإخوان المسلمين يترك للقراء التوصل إلى استنتاجاتهم الخاصة.

تأسست جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 في أوج الاستعمار الأوربي للعالم الإسلامي، وكانت الخلافة العثمانية قد ألغيت لتوها. وأعلن حسن البنا عن هدف إقامة دولة إسلامية وعن مقاومةٍ منظمة مناهضة للاستعمار. وتوسعت الحركة خارج مصر، ولكنها انقسمت إلى فروع مستقلة لأن الدول العربية طالبتها بالاندماج في النظام القومي للدولة.

أما اليوم، فتقف فروع جماعة الإخوان المسلمين حول العالم مستقلاً بعضها عن بعض، وكثيراً ما تتخذ مواقف سياسية متضاربة، على رغم أنها متضامنة اسمياً تحت المظلة العالمية لمنظمة الإخوان المسلمين العالمية. وخلال الأيام الأولى لجماعة الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية، عانت الجماعة جراء عدم الاستقرار لأن القادة لم يتمكنوا من الاتفاق على الفرع الأجنبي المرجعي. ومع استقرارهم أصبحت حياتهم في أمريكا هي النقطة المرجعية لتطورهم التنظيمي. وعند إطلاق "الجمعية الإسلامية الأمريكية" وضعت برامج للخدمات التعليمية والاجتماعية، وأخذت تشجع أعضاءها على التصويت للمسؤولين المنتخبين وإيصال آرائهم إليهم.

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول أخرى بالنسبة إلى "الجمعية الإسلامية الأمريكية"؛ فبعد أن أحست بالانتباه العام المتنامي إلى المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية (مقيساً بالدعوات التي تلقوها من مجموعات المجتمع المدني، ولهجة أقل عدائية للنشاطات الإسلامية في الإعلام)، قررت إطلاق مكتب علاقات عامة، وهو مؤسسة الحرية التابعة للجمعية الإسلامية الأمريكية، ما يعني أن المجموعة انخرطت رسمياً في معركة السياسات الأمريكية. وفي الوقت الراهن، يتعمد قادة "الجمعية الإسلامية الأمريكية" التأكيد في اتصالاتهم مع الآخرين أنهم فصلوا العلاقات السياسية مع المنظمة الأم.[29] ولكن يبدو أنهم يميزون بين العلاقات التنظيمية والأيديولوجيا.

وفي الذكرى السنوية الثالثة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، نشرت صحيفة **واشنطن بوست** مقالاً خاصاً حول جماعة الإخوان المسلمين في الغرب. وصف أحد المسؤولين في الحكومة هذه الجماعة بأنها:

> حركة سياسية وكادر اقتصادي، وفي بعض الحالات مؤيدة للإرهاب... يشغلون إمبراطوريات تجارية في العالم الغربي، ولكن فلسفتهم وأهدافهم الأساسية هي أهداف إسلاموية متطرفة تتناقض بأوجه كثيرة مع مصالحنا. إنهم يضعون قدماً في عالمنا والقدم الأخرى في عالم معادٍ لنا.[30]

ومن الواضح أن صحيفة **واشنطن بوست**، وأقساماً من الحكومة الأمريكية، غير متأكدين من رأيهم بجماعة الإخوان المسلمين، وسيبدو أنهم يصنفونها على أساس علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية.

انضم فرع الإخوان المسلمين في العراق إلى التحالف الأمريكي لإسقاط نظام صدام حسين، بينما انتقدت منظمة الإخوان المسلمين العالمية الغزو معتبرة إياه انتهاكاً لسيادة العراق. وعلى رغم اصطفاف "الجمعية الإسلامية الأمريكية" مع المنتقدين، فقد شارك بعض الأعضاء من مواليد أمريكا أو أقرباء لأعضاء سابقين في جماعة الإخوان المسلمين العراقية في جهود إعادة إعمار عراق ما بعد صدام. وقد أصر قادة الكونجرس عند زيارتهم لمصر بعد الحادي عشر من سبتمبر على لقاء شخصيات جماعة الإخوان المسلمين الأعضاء في البرلمان المصري.

ربما أعطت هذه العوامل المحركة قادة "الجمعية الإسلامية الأمريكية" أملاً في اعتبار جماعة الإخوان المسلمين جزءاً من معسكر "المسلمين الطيبين"، وربما جددت في "الجمعية الإسلامية الأمريكية" الهوية الأصلية لجماعة الإخوان المسلمين. ولم يوافق عصام عميش، الرئيس السابق للجمعية الإسلامية الأمريكية، على التأكيد الوارد في تقرير **واشنطن بوست** بأن الاتحاد أنكر ارتباطه بجماعة الإخوان المسلمين. وجاء رده كالآتي:

> إن المذهب الفكري المعتدل السائد ضمن جماعة الإخوان المسلمين يمثل توجهاً هاماً في إطار النشاط الإسلامي الفعال في الولايات المتحدة والغرب، وبالتالي فقد تأثرنا في الجمعية الإسلامية الأمريكية بذلك المذهب الفكري الإسلامي المعتدل، لأنه ينطبق على هويتنا الأمريكية وارتباطنا بالواقع الأمريكي. ونحن في الجمعية الإسلامية الأمريكية منظمة إسلامية أمريكية مستقلة ذات هوية أمريكية واضحة وثابتة تماماً، وتعمل باحترام وامتثال تام لقوانيننا وللدستور. ونحن نوافق على القيم

والمثل العليا للبلاد وآبائها المؤسسين ودستورها... كما نعتمد الشفافية بأعلى مستوياتها، ونؤمن بمبادئ العمل العام ضمن مجتمع حر.

ولطالما كان تأثير أفكار الإخوان المسلمين فاعلاً في تحديد فهمنا للإسلام في سياق الولايات المتحدة والغرب من أجل تبني قيم الحوار الإنساني والتسامح والاعتدال؛ وحب المرء الحقيقي لبلده واهتمامه برخائه وازدهاره؛ وتعزيز المشاركة النشطة في المجتمع من حيث وفاء المرء بمسؤولياته، والمطالبة بحقوقه في إطار التنوع الكبير لبلادنا.

كما كان مفيداً في تحديد النظرة العالمية للعدل وحقوق الإنسان؛ والإرهاب، وكوارثه ورفضه في الإسلام؛ والتمييز بين الإرهاب والنضال المشروع ضد الطغيان والديكتاتوريات والاحتلال. ونحن في الجمعية الإسلامية الأمريكية نأمل أن نرى الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي دوراً أكثر توازناً وفاعلية في ضمان انتشار العدل والديمقراطية والحرية في جميع أنحاء العالم الإسلامي. ونحن نرفض وندين بشكل قاطع لا لبس فيه الإرهاب وجذوره هنا في أمريكا والخارج.[31]

بالنسبة إلى الذين يشككون في جماعة الإخوان المسلمين، يترك هذا التأكيد المكرر أسئلة أكثر من الإجابات التي يقدمها. ولكن، في البداية على المرء أن يقر بأن هذه ربما تكون المرة الأولى على الإطلاق التي تقر فيها جماعة الإخوان المسلمين عبر تاريخها، وبشكل مباشر، بأن هناك أعضاء في هذه الجماعة لا ينتمون إلى معسكر المعتدلين. وتقليدياً، لطالما رفضت فروع جماعة الإخوان المسلمين الإقرار علناً بالخلافات القائمة داخل الحركة.

ولكن، مع أن الرؤية المطروحة في هذا الرد تلمح إلى استيائها من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تظهر حب المرء لبلاده وللتسامح

والاعتدال، والمشاركة المدنية، واحترام التنوع، والديمقراطية والحرية، وجميعها من القيم الأمريكية الأساسية. كذلك، لا يفسر الرد أعلاه على أنه محاولة المجموعة سابقاً للنأي بنفسها عن المنظمة الأم. والأمر الأكثر إثارة للحيرة هو التأكيد غير المبرر أن الهوية الأمريكية التي تحملها الجمعية الإسلامية الأمريكية تقوم على تعاليم جماعة الإخوان المسلمين.

ونظراً إلى تاريخ معارضة الإخوان المسلمين للتأثيرات الثقافية الغربية، يبدو هذا التصريح غير المبرر غير بديهي على أقل تقدير. لم يسبق قط أن قام زعيم من جماعة الإخوان المسلمين بنشر وجهة نظر توافق على المجتمع الأمريكي وتاريخه. لقد كان الغربيون مطلعين على تفكير جماعة الإخوان المسلمين في الغرب، من خلال التصريحات الإعلامية لسيد قطب، الذي لم يستطع أن يتذكر سوى الأمور التي لم تعجبه في زيارته لأمريكا في الأربعينيات من القرن العشرين. وتتمثل الطريقة الأخرى لفهم هوية الإخوان المسلمين المتجددة، بالنظر إليها على أنها شكل من أشكال التكيف: فقد استجابت الجمعية الإسلامية الأمريكية للقرارات والإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وربما شعروا بالارتياح حول النهج الأمريكي الجديد تجاههم، وسعوا إلى الاستفادة منه من خلال الكشف عن ماضيهم في جماعة الإخوان المسلمين.

إذا كانت الجمعية الإسلامية الأمريكية تسعى لقبولها من قبل أطراف آخرين في الحياة السياسية الأمريكية، فعليها أن تفسر كيف عملت التجربة

الاجتماعية على تغيير الحركة. وهذا ليس لمطالبة الناشطين بلعب دور العلماء. يمكن أن يتأثر الجمهور بتصريحات مختصرة، ولكن فقط إذا كانت تبيّن بشكل واضح انفصالاً عن الماضي أو انتقالاً إلى المستقبل.

وتعبر الجمعية الإسلامية الأمريكية عن تقارب مع القيم الأمريكية المعاصرة، وتاريخ يفترض أنهم تركوه وراءهم. وحتى الأنصار المرحبون للتعددية الثقافية سيطلبون معرفة إن كان هناك جماعة إخوان مسلمين جديدة في خطاب عميش. وهذا لا يعني أن البيان يخلو من القيمة، وبخاصة أنه يعرب عن رغبة في ردم الهوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإخوان المسلمين. وبخلاف ذلك، هناك بعض الأمريكيين لا يعتقدون أن جماعة الإخوان المسلمين قد تغيرت، فهم يشككون في التوافق بين أفكار الإخوان المسلمين وعلاقاتهم عبر الوطنية، والقيم والمصالح الأمريكية الأساسية.

وهناك دراسة حديثة قائمة على معلومات استخبارية ترسم صورة مشوهة لشبكة منظمات الإخوان المسلمين مختلفة الجبهات، تم إنشاؤها لخدمة هدف سري يتمثل في تدمير الولايات المتحدة من الداخل.[32] و"الدليل الدامغ" الذي وجدته هو فقرة واحدة من مذكرة داخلية موجهة من زعيم طلاب جماعة الإخوان المسلمين، مكتوبة في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وتشير إلى "عملية جهادي الحضارة" لتدمير الغرب.[33] ولكن حتى إذا تعين أخذ التصريح على محمل الجد ضمن "المشهد العالمي بعد الحادي عشر من سبتمبر"، فإنه لا يمكن اعتباره دليلاً كافياً لإدانة الحركة بعامتها.

كما يجب على المنظمات المتهمة أن ترد لتهدئة مخاوف الآخرين الذين يجهلونها. ففي الثقافة الأمريكية يتوقع من الأولاد الجدد في الحي إظهار الاحترام للجيران الأكبر سناً في الحي، وجعلهم يشعرون بالارتياح للقادمين الجدد. ويتعين على حركة انخرطت لتوها في المعركة السياسية من دون أي شركاء استراتيجيين، أن تتنبه للنقاد الذين قد يخلطون بين السياسة الإسلامية واقتراحات متطرفي القاعدة. وقد يكون الرد الخجول من المنظمات المتهمة راسخاً في شعورهم بانعدام الأمن في أثناء مرحلة نموهم السري.

لقد جاء هؤلاء المهاجرون من دول حدثت فيها أعمال قمع شديدة في أعقاب الصور المعادية على الساحة العامة، ولطالما كان الرد النموذجي لجماعة الإخوان المسلمين هو زيادة التخفي والسرية. ولكن إذا كانت جماعة الإخوان المسلمين قد تعلمت شيئاً من تجربتها الأمريكية، فهو أن الاتهامات العامة غير المردود عليها تظل ملتصقة بها. وعلى رغم ما يعتبر حالياً حملة حكومية على الجالية، فإن الزعماء لم يقلقوا منها، ففي عام 2009 دخل عصام عميش، الذي قدم طالباً شاباً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح جراحاً بارعاً، بوصفه مرشحاً ديمقراطياً في الانتخابات التشريعية للمقاطعة الخامسة والثلاثين بولاية فيرجينيا.[34] ووقف الناخبون المسلمون وراء عميش الذي حصد 16٪ من الأصوات. وفي الثقافة السياسية الأمريكية كذلك، تتخذ التهم التي توجَّه ضد الهيئات العامة وتمر من دون الرد عليها، قوة الوقائع الحقيقية. كما أن الترشح لمنصب سياسي لن يبعد الشكوك؛ بل يمكن إبعادها بالمواجهة.

ونظراً لظروف المسلمين الحرجة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الرسالة الفاعلة يجب ألا تكون دفاعية، ويجب عدم تطويرها باعتبار ذلك رداً من هيئة علاقات عامة. فالمسألة هنا ليست مسألة صياغة بيان؛ بل مسألة القدرة على فهم جماعات إسلامية سياسية تتكيف داخل المجتمع الأمريكي، إذ يريد الأمريكيون معرفة من أين يأتي هؤلاء النشطاء؟ وكيف غيّرتهم الولايات المتحدة؟ وإلى أين هم سائرون؟ إن المجتمع الأمريكي مسيَّس إلى حد كبير؛ ويعرف الناس مكانهم على الخريطة السياسية، فهم يطالبون بأن يعبّر المسلمون الراغبون في الانضمام إلى مجتمعهم عن فهم لمحيطهم السياسي، ويظهروا استعداداً للتواصل بصورة منفتحة.

ولكن التخلص من الآثار الضارة للثقافة السرية القديمة جداً ليس سهلاً لكثير من الناس، إنه أمر صعب لأن الافتراضات والقيم التي طوّرتها الثقافة السرية هي نتيجة للبنى التنظيمية الاستبدادية التي لم تقدِّر المناقشة أو الأفكار الجديدة. كان أعضاؤها جماعة الإخوان المسلمين القديمة يتعلمون "سمعاً وطاعةً"، ولذلك ليس هناك ضغط من الأعضاء العاديين على قيادتهم لاعتلاء المنصة والرد على النقاد، فالأعضاء مكيَّفون للتصرف مثل زعمائهم؛ ولكن بالنسبة لهؤلاء الزعماء، فإن الآثار المتبقية من هوياتهم المتضاربة والثقافة القديمة للأحلام المتطرفة والعمل السلبي قد لا تسمح لهم بالرد بثقة. إن انعدام الأمن يولد الإنكار، الأمر الذي أصبح آلية لتفادي الضغط باتجاه الإصلاح.

ويشكك النشطاء المسلمون في الجمعية الإسلامية الأمريكية والجماعات الأخرى التابعة لها في حقيقة أن الموقف المريب نحوهم (ونحو

المسلمين عموماً) واسع الانتشار. وبعد ما يزيد على ثلاث سنوات على إغلاق مؤسسة الأرض المقدسة، ظن مكتب التحقيقات الاتحادي (FBI) أن حماس كانت ماتزال تجمع الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي شهادة لروبرت مولر، مدير مكتب التحقيقات الاتحادي، أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، قال:

> من بين كل المجموعات الفلسطينية، تتمتع حماس بأكبر وجود في الولايات المتحدة الأمريكية مع بنية تحتية قوية تركز بشكل أساسي على جمع الأموال والدعاية للقضية الفلسطينية، والدعوة. ومع أنها ستكون نقلة رئيسية لحماس، فإن شبكتها في الولايات المتحدة قادرة نظرياً على تسهيل العمليات الإرهابية في الولايات المتحدة.[35]

لم يقدّم المدير مولر أي معلومات حول النشاطات المزعومة تاركاً مكتب التحقيقات الاتحادي عرضة لاتهامات بالتحيز ضد المسلمين. ولكن كيف يجب على زعامات النشطاء أن تتعامل مع بيان من هذا القبيل؟ الإقرار بحقيقة أن هناك تخوفاً من النشاط الفاعل في المجتمع قد يكون الخطوة الأولى في التعامل مع الأسباب الجذرية التي تؤجج الحملة التي تشنها الحكومة. وقد يسأل النشطاء المسلمون: إذا كانت حماس تجمع الأموال، فلماذا لم تكن هناك اعتقالات؟ ولكن زعماء الجماعات المحلية لا يثيرون هذا السؤال. وبدلاً من تحضير رد عام على الطبيعة الخطيرة لذلك الاتهام، تجنبت الجماعات الإسلامية الأمريكية التعقيب، لأن أي إعلان عن التواصل مع حماس سيكون مضراً. وهذا الرد (وهو في الحقيقة "سكوت") ليس استراتيجية جيدة للعلاقات العامة. إنه يترك فراغاً يسمح بإثارة الشبهة والاتهام بشكل متكرر ودائم، ليس ضد الفلسطينيين فحسب، بل وضد كل النشطاء المسلمين أيضاً.

إن المسلمين من أصل فلسطيني هم أكثر الناس الذين يعانون جراء انعدام الأمن، وهم الأكثر تضرراً من الآثار المدمرة لثقافة الخوف والعجز القديمة. انظروا إلى الهجمات التي شنت على مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية ومديره التنفيذي، نهاد عوض. في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، عمل عوض في الاتحاد الإسلامي لفلسطين، وهو مجموعة عرقية دينية تأسست في عام 1981 على يد طلاب أجانب، كانت صحيفتهم معروفة بافتتاحيتها المؤيدة لحماس. وفي عام 1994، أصدر بياناً عاماً حول تحول تأييده من منظمة التحرير الفلسطينية إلى حماس، نظراً لخدماتها الاجتماعية.[36]

ويقود عوض حالياً أكبر مجموعة للشؤون العامة الإسلامية الأمريكية تمارس أعمالاً على أعلى المستويات بالنيابة عن المسلمين الأمريكيين؛ ولكن بدلاً من توضيح موقفها من حماس، يهاجم انعدام دقة التقارير الصادرة حول تصريحاته السابقة.

إن الثقافة السياسية الأمريكية لا ترحب بالشخصيات العامة التي تدافع عن انتماءاتها الماضية أو تتجنبها. وبعد إعادة محاكمة في قضية مؤسسة الأرض المقدسة، نشرت وزارة العدل قائمة "المتآمرين الشركاء غير المتهمين في القضية الجنائية"، والتي تضمنت اسم مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية؛ ومن ثم تحركت وزارة العدل إلى قطع العلاقات مع المجلس، حيث أوردت أسئلة غير مجاب عنها حول علاقاته الخارجية.

لقد دفعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر هيئات إنفاذ القانون للنظر بمزيد من الريبة إلى النشاط الإسلامي الفاعل، الأمر الذي استمر طوال مدة إدارتين متعاقبتين. ومادام ينظر إلى المسلمين على أنهم غرباء

فسيضعف تأثيرهم وتظل إمكانية استمرار أعمالهم موضع شك. وفي هذه الحالة، يمكن للمسلمين الأمريكيين تحقيق رغبتهم في التمكين السياسي إذا "تأمركوا". ولكن المجموعات الإسلامية تتخذ سلوكاً دفاعياً، وتتشبث بالفكرة القائلة إن الولايات المتحدة الأمريكية هي حكومة قوانين، وليست حكومة رجال. غير أن هذا النهج القانوني يغفل الغاية من وراء وصمة العار التي ألحقت بنشاط المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية.

النتيجة

في عالم أيديولوجي حيث المشاعر أهم بكثير من الحقائق،[37] يرغب الأمريكيون في معرفة مشاعر المسلمين، وليس أسبابهم. كما أن نهج حملة الحكومة الأمريكية وردّ فعل المسلمين عليها واضح. ويجري حالياً إغلاق المنظمات الإسلامية لأسباب ناتجة عن التغيير في مواقف الحكومة الأمريكية عقب عملية إرهابية ضخمة. وللضغط على النشطاء المسلمين، تبالغ الحكومة في تحليل أي دليل من الماضي يمكن استخدامه ضدهم. وهذا ليس تنفيذاً للقانون؛ إنه ضغط الاستيعاب الذي يغذيه انعدام الأمن. كما ويشتكي النشطاء أو يتراجعون بيأس، ويبدو أن كلاً من الحكومة والنشطاء المسلمين يواجه نفس المشكلة؛ والحل هو بالحوار وليس النفاق المسبب للشقاق أو الالتفات إلى أمور من الماضي غير مهمة.

لقد اختارت جماعة الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من النشطاء المسلمين طريق المشاركة والتكيف، ولكنهم لم يواجهوا ماضيهم، وتجنبوا الأسئلة الخاصة بارتباطاتهم الأيديولوجية القديمة. يريد

الأمريكيون معرفة إن كان النشطاء المسلمون قد تغيروا بشكل نهائي أو أنهم يجيدون الخداع. ولتحقيق هذا، يجب على النشطاء أولاً تدمير هيكلهم الثقافي السري، ويتم هذا عندما تكون اتصالات الإخوان المسلمين الرسمية وغير الرسمية متناسقة. لكن هذا قد يستغرق وقتاً قبل أن يصبح في نهاية المطاف أمراً من الماضي. ويجب على جماعة الإخوان المسلمين القيام بكثير من مراجعة الذات لمواجهة إرثها السلطوي، وتقرر إن كان إيمانها بالأمة سياسياً أو دينياً.

والتعريف الأخير سيسهل اندماجهم في المجتمع الأمريكي ونظام حالة الأمة العالمية. والأول يعني أن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين إما أنهم لم يقرروا في مسائل الهوية التي أدت إلى اتخاذ قرار العمل علناً، أو أنهم يتأمركون ببطء شديد. وبغض النظر عمن يجلس في البيت الأبيض، فإن هيئات الحكومة الأمريكية والمجموعات الاجتماعية القائمة تنظر إلى المهاجرين جميعاً من منظور "الأمريكيين الجدد" الذين يجب عليهم التوفيق بين ماضيهم ومستقبلهم على أقل تقدير.

الهوامش

1. انظر:

Nadia Hijab, "Obama and American Muslims," (http://www.agenceglobal.com/article.asp?id=1963) accessed April 9, 2009.

2. تعتمد هذه الورقة كثيراً على البحث الميداني الذي أجراه المؤلف حول المسلمين الأمريكيين ومنظماتهم. انظر:

Mohamed Nimer, *The North American Muslim Resource Guide: Muslim Community Life in the United States and Canada* (New York, NY: Routledge, 2002).

3. انظر:

Allan Austin, *African Muslims in Antebellum America: Transatlantic Stories and Spiritual Struggles* (New York, NY: Routledge, 1997); Sylviane Dioufe, *Servants of Allah: African Muslims Enslaved in the Americas* (New York, NY: New York University Press, 1998).

4. انظر:

Islamic Center, "History of the Islamic Center," Washington, DC (http://www.theislamiccenter.com/node/4), accessed December 9, 2009.

5. المرجع السابق.

6. انظر:

US Department of Homeland Security, *Yearbook of Immigration Statistics 2008* (http://www.dhs.gov/ximgtn/ statistics/publications/LPR08.shtm), accessed May 20, 2009.

7. للاطلاع على قائمة أكثر تفصيلاً من الافتراضات المتعددة التي تمت في سبيل التوصل إلى هذا التقدير، انظر:

The North American Muslim Resource Guide, by Professor Mohamed Nimer.

8. انظر:

Mohamed Nimer, “Muslim People, Traditions and Movements in America,” in Brian Grim and Karim Mehtab (eds), *World Muslim Demographic Futures Project* (Washington, DC: Pew Forum on Religion and Public Life, forthcoming).

9. انظر:

Mohamed Nimer, The North American Muslim Resource Guide, OP. Cit., Chapter 2.

10. انظر:

Mohamed Nimer, Pew Forum, 2009.

11. المرجع السابق.

12. انظر:

Mohamed Nimer, “A Socio-economic and Demographic Profile of Muslim Americans,” in Grim and Mehtab, op. cit., p. 3 (forthcoming).

13. انظر:

Muslim Americans: Middle Class and Mostly Mainstream (Washington, DC: Pew Research Center, 2007).

14. انظر خطاب تنصيب الرئيس باراك أوباما على الرابط التالي كما كان في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر 2009:

(http:// abcnews.go.com/Politics/Inauguration/story?id=6689022&page=1)

15. انظر خطاب الرئيس باراك أوباما في القاهرة على الرابط التالي كما كان في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر 2009: "بداية جديدة"

(http://www.whitehouse.gov/blog/NewBeginning).

16. المرجع السابق.

17. انظر:

http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-by-the-President-at-Iftar-Dinner.

18. كلمة المدعي العام إريك هولدر التي ألقاها في حفل عشاء توزيع جوائز المناصرين والزعماء من أجل بناء الثقة بين الشرطة والمجتمع، ديترويت، ولاية ميتشيجان، بتاريخ 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، انظر الموقع التالي كما كان في تاريخ الخامس من كانون الأول/ ديسمبر 2009:

http://www.justice.gov/ag/speeches/2009/ag-speech-091119.html

19. انظر:

Eric Lichtblau, "New Guidelines Would Give F.B.I. Broader Powers," *New York Times*, (August 20, 2008).

20. مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي)، "دليل التحقيقات والعمليات المحلية"، وزارة العدل، واشنطن العاصمة، بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 2008، ص32؛ انظر:

(http://foia.fbi.gov/diog/domestic_investigations_and_operations_guide_part 1.pdf).

21. مخطط للتغيير: خطة أوباما وبايدن الخاصة بأمريكا، الصفحة 65، انظر الموقع التالي كما في 12 كانون الثاني/ يناير 2010:

(http://www.barackobama.com/pdf/Obama BlueprintForChange.pdf),

22. انظر:

Nick Schou, "The FBI, the Islamic Center of Irvine and Craig Monteilh: Who Was Conning Whom?" Orange County News, April 29, 2009 (http://www.ocweekly.com/ 2009-04-30/news/craig-monteilh/2), accessed December 5, 2009.

23. انظر:

ACLU, Blocking Faith, Freezing Charity: Chilling Muslim Charitable Giving in the "War on Terrorism Financing," Washington, DC, 2009, 13

(http://www.aclu.org/pdfs/humanrights/blockingfaith.pdf), accessed December 5, 2009.

24. انظر: .(http://www.muslimadvocates.org/charities/for_donors.html)

25. انظر:

Tony Smith, *Foreign Attachments: The Power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000).

26. انظر:

"al-Nitham al-Am lil-Ikhwan al-Muslimin" (General Bylaws for the Muslim Brotherhood); (http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID =58497& SecID=211) accessed March 2, 2010 .

27. المرجع السابق، كما كان في 25 كانون الثاني/ يناير 2010.

28. انظر الموقع الإلكتروني للجمعية http://www.masnet.org/aboutmas.asp كما كان في 25 كانون الثاني/ يناير 2010. وتجب الملاحظة أن الإشارة إلى عام 1992 يجب أن تشير إلى المناقشات الداخلية للمجموعة. وقد بدأ النشاط العام للجمعية الإسلامية الأمريكية في عام 1996.

29. انظر:

Steven Merley, *The Muslim Brotherhood in the United States* (Washington, DC: The Hudson Institute, 2009), 48.

30. انظر:

John Mintz and Douglas Farah, "In Search Of Friends among the Foes: U.S. Hopes to Work with Diverse Group," *Washington Post*, September 11, 2004 (http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A12823-2004Sep10.html), كما في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2009.

31. انظر:

Muslim American Society, "MAS President Letter to the *Washington Post*," September 16, 2004 (http://www. masnet.org/pressroom_release.asp?id=

1664), accessed January 1, 2010. MAS website reports the refusal of the Washington Post to publish the response.

32. انظر:

Steven Merley, *The Muslim Brotherhood in the United States,* OP. Cit.,

33. المرجع السابق، ص2.

34. انظر:

Vienna Connection, June 12, 2009 (http://www.connection newspapers.com/article.asp?article=329679&paper=73&cat=104).

35. انظر:

Testimony of Robert S. Mueller, III, Director, Federal Bureau of Investigation, before the Senate Committee on Intelligence of the United States Senate, February 16, 2005.

36. انظر:

(http://www.investigativeproject.org/223/cairs-awad-in-support-of-the-hamas-movement), accessed January 26, 2010. See CAIR's response at (http://www.cair.com/ Portals/0/pdf/Dispelling_Rumors_about_CAIR.pdf) accessed March 2, 2010.

37. انظر:

Farhad Manjoo, *True Enough: Learning to Live in a Post-Fact Society* (Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, 2008).

المصــادر

ACLU. *Blocking Faith, Freezing Charity: Chilling Muslim Charitable Giving in the "War on Terrorism Financing."* Washington, DC, 2009 (http:// www.aclu.org/pdfs/humanrights/ blockingfaith.pdf).

Al-Nitham al-Am lil-Ikhwan al-Muslimin (General Bylaws for the Muslim Brotherhood); (http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=58497 &SecID=211).

Austin, Allen. *African Muslims in Antebellum America*: *Transatlantic Stories and Spiritual Struggles* (New York, NY: Routledge, 1997).

Blueprint for Change: Obama and Biden's Plan for America (http://www. barackobama.com/pdf/ObamaBlueprintForChange.pdf).

Dioufe, Sylviane. *Servants of Allah: African Muslims Enslaved in the Americas* (New York, NY: New York University Press, 1998).

Federal Bureau of Investigation (FBI). "Domestic Investigations and Operations Guide." Department of Justice, Washington, DC, December 18, 2008 (http://foia.fbi.gov/diog/domestic_investigations_and_operations_guide_ part1.pdf).

Islamic Center. "History of the Islamic Center." Washington, DC (http://www. theislamiccenter.com/node/4).

Hijab, Nadia. "Obama and American Muslims" (http://www.agenceglobal.com/ article.asp?id=1963).

Lichtblau, Eric. "New Guidelines Would Give F.B.I. Broader Powers." *New York Times*, August 20, 2008.

Manjoo, Farhad. *True Enough: Learning to Live in a Post-Fact Society* (Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, 2008).

Merley, Steven. *The Muslim Brotherhood in the United States* (Washington, DC: The Hudson Institute, 2009).

Muslim Americans: Middle Class and Mostly Mainstream (Washington, DC: Pew Research Center. 2007).

Nimer, Mohamed. *The North American Muslim Resource Guide: Muslim Community Life in the United States and Canada* (New York, NY: Routledge, 2002).

Nimer, Mohamed. "Muslim People, Traditions and Movements in America," in Brian Grim and Karim Mehtab (eds), *World Muslim Demographic Futures Project* (Washington, DC: Pew Forum on Religion and Public Life, forthcoming).

Obama, President Barack. Inaugural Address (http://abcnews.go.com/Politics/Inauguration/story?id=6689022&page=1).

Obama, President Barack. "A New Beginning." Speech in Cairo (http://www.whitehouse.gov/blog/NewBeginning).

Schou, Nick. "The FBI, the Islamic Center of Irvine and Craig Monteilh: Who Was Conning Whom?" *Orange County News*, April 29, 2009 (http://www.ocweekly.com/2009-04-30/news/ craig-monteilh/2).

Smith, Tony. *Foreign Attachments: The Power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000).

US Department of Homeland Security. *Yearbook of Immigration Statistics 2008* (http://www.dhs.gov/ximgtn/statistics/publications/ LPR08.shtm).

Vienna Connection. June 12, 2009 (http://www.connectionnewspapers.com/article.asp?article=329679&paper=73&cat=104).

نبذة عن المحاضر

الدكتور **محمد نمر** هو أستاذ مساعد في كلية الخدمات الدولية بالجامعة الأمريكية في واشنطن. وتشتمل اهتماماته البحثية والتدريسية على الديانات والعلوم السياسية؛ والتواصل ما بين الحضارات؛ والإسلام في الغرب؛ والفكر الإسلامي المعاصر. وتضم آخر أعماله كتاب **رهاب الإسلام ومناهضة الأمركة: الأسباب وسبل العلاج** (2007)؛ وكتاب **دليل مسلمي أمريكا الشمالية: حياة المجتمع الإسلامي في الولايات المتحدة وكندا** (2002). وقدّم في أيار/ مايو 2008 لمركز السلام العالمي التابع للجامعة الأمريكية ورقة بحثية بعنوان "بناء السلام في الشرق الأوسط: إشراك الإسلاميين".

وكان الدكتور محمد نمر قبل توليه منصبه الحالي قد عمل مديراً للأبحاث في مجلس العلاقات الأمريكية-الإسلامية (CAIR) في واشنطن، حيث أسهم في تطوير نظام للرصد ونقل المعلومات، ما أتاح للمجلس المذكور إصدار تقريره السنوي المتعلق بحقوق الإنسان. كما عمل على تأسيس قاعدة بيانات شملت 400 ألف من الناخبين المسلمين، والتي استخدمت لمتابعة التوجهات الانتخابية للمسلمين الأمريكيين. وأجرى إضافة إلى ذلك بحثاً تجريبياً حول تطور أوضاع المجتمعات الإسلامية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

والدكتور محمد نمر حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة يوتا عام 1995.

صدر من سلسلة محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعـات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينـــة: ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكــس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.